

# محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠١٢

## كانون الثاني/يناير

٢٠١٢/١/١٩ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلّحة في مصر مرسوماً بقانونٍ يتضمّن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ الخاصّ بتنظيم الانتخابات الرئاسية قبل أيام من عقد مجلس الشعب المصريّ أولى جلساته في ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢.

يتضمّن المشروع شروط الترشّح لانتخابات رئيس الجمهورية، وهي: أن يكون المرشّح مصرياً ومن أبوين مصريين، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنيّة والسياسيّة، وألا يكون حاملاً هو أو أيّ من والديه جنسيّة دولة أخرى، وألا يكون متزوّجاً من غير مصريّ، وألا يقلّ عمره عن أربعين سنة ميلادية. ويحدّد المرسوم الآليات التنفيذية لعملية الترشّح والانتخاب، والعقوبات في الجرائم الانتخابيّة.

(النصّ الكامل في بوابة الأهرام، <http://gate.ahram.org.eg/News/156404.aspx>)

٢٠١٢/١/٢٠ أعلنت اللجنة القضائيّة العليا للانتخابات في مصر النتائج النهائيّة لانتخابات مجلس الشعب. وقد حصل حزب الحرّيّة والعدالة الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين على ١٢٧ مقعداً، تلاه حزب النور السلفي بـ ٩٦ مقعداً، وجاء حزب الوفد الجديد في المرتبة الثالثة بـ ٣٦ مقعداً، تلاه حزب تحالف الكتلة المصريّة بـ ٣٣ مقعد، وحزب الوسط الجديد بـ ١٠ مقاعد، وائتلاف الثورة مستمرة بـ ٧ مقاعد. ووفقاً لهذه النتائج فإنّ الإسلاميين من مختلف التيارات قد حصلوا على أكثر من ثلثي مقاعد المجلس.

(جريدة الأهرام، ٢٠١٢/١/٢١)

٢٠١٢/١/٢٨ أقرّ المجلس الوطني الانتقالي الليبيّ قانون الانتخاب الذي جرى بموجبه انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي في حزيران / يونيو ٢٠١٢. وقد تخلّى هذا القانون عن الحصّة المخصّصة للنساء، والمحدّدة بعشرة في المئة من المقاعد. ونصّ القانون على تخصيص ثلثي مقاعد المؤتمر الوطني لقوائم الأحزاب السياسيّة، والباقي للمستقلين، أي أنّ القانون سمح بإقرار "الترشّح للمؤتمر الوطني العامّ من خلال النظام الفردي ونظام القوائم الحزبيّة". ومنع القانون من الترشّح كلّ "من كان منسّقاً لفريق عمل ثوري أو من شغل منصباً في اللجان الشعبيّة أو كان عضواً في اللجان الشعبيّة" التابعة لنظام معمر القذافي. ومنع القانون من الترشّح "المتهمّين بالمشاركة في قمع الشعب الليبيّ خلال ثورة ١٧ فبراير".

(جريدة السفير، ٢٠١٢/١/٣٠)

## شباط / فبراير

٢٠١٢/٢/٢ أعلن رئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق في ليبيا مصطفى عبد الجليل خلال مقابلة مع صحيفة لوفيفارو الفرنسيّة أنّ "الإسلام المعتدل سيسود" في ليبيا. وقال عبد الجليل إنّ "الإسلاميين

٢٠١٢/١/٣ مدّد الرئيس التونسيّ المؤقتّ منصف المرزوقي العمل ثلاثة أشهر إضافية بقانون الطوارئ المفروض في البلاد منذ هروب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. ويجيز القانون التونسيّ للرئيس "إعلان حالة الطوارئ بكامل الجمهورية أو بعض المناطق، إمّا في حالة خطرٍ داهم يهدّد النظام العامّ، أو في حال حصول أحداث تشكّل كارثة عامة". ويعطي قانون الطوارئ وزير الداخلية صلاحيات "وضع الأشخاص تحت الإقامة الجبرية، وحجر الاجتماعات، وحظر التجوال، وتفتيش المحلات ليلاً ونهاراً، ومراقبة الصحافة والمنشورات والبثّ الإذاعي، والعروض السينمائيّة والمسرحية، دون وجوب الحصول على إذن مسبق من القضاء". كما يعطي الوالي والمحافظ صلاحيات استثنائيّة واسعة مثل "فرض حظر تجوال على الأشخاص والعربات، ومنع الإضرابات العماليّة".

(د. ب. أ. ٢٠١٢/١/٣)

٢٠١٢/١/١٠ ألقى الرئيس السوريّ بشار الأسد خطاباً وعد فيه بإجراء استفتاء على دستورٍ جديدٍ لسورية في بداية شهر آذار/ مارس ٢٠١٢، تليه انتخاباتٌ تشريعيّة في أيار/ مايو أو حزيران / يونيو ٢٠١٢. كما شنّ فيه هجوماً حاداً على جامعة الدول العربيّة، واصفاً إيّاها بأنّها "مجرّد مرآة لزمان الانحطاط العربي"، وانتقد وسائل الإعلام الغربيّة قائلاً "إنّها تعمل على زعزعة الاستقرار في بلاده، كما نفى صدور أيّة أوامر من جانب مسؤولي نظامه بإطلاق النار على أيّ مواطن في سورية".

(وكالة الأنباء السوريّة - سانا، ٢٠١٢/١/١٠)

٢٠١٢/١/١٣ دعت اللجنة اليمنيّة العليا للانتخابات والاستفتاء كافة منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسيّة إلى حشد الناخبين وحثّهم على المشاركة في الاستحقاق الدستوري المقبل المتمثّل بالانتخابات الرئاسيّة المبكرة في ٢١ شباط / فبراير ٢٠١٢، التي نصّت عليها المبادرة الخليجيّة.

(جريدة السفير، ٢٠١٢/١/١٤)

٢٠١٢/١/١٤ قرّر الدكتور محمد البرادعي، المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذريّة، الانسحاب من سباق الترشّح لانتخابات رئاسة الجمهورية، وقال في بيانٍ نشرته وسائل الإعلام المصريّة "إنّ ضميره لا يسمح له بالترشّح للمنصب لأيّ منصب رسمي آخر، إلا في إطار نظامٍ ديمقراطي حقيقي يأخذ من الديمقراطية جوهرها وليس فقط شكلها".

(جريدة الشروق المصريّة، ٢٠١٢/١/١٥)

**ب.** إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بشكلٍ تعسفي بسبب الأحداث الأخيرة.

**ج.** سحب جميع القوات العسكرية والقوات المسلحة السورية من المدن والبلدات، وإعادتها إلى ثكناتها الأصلية.

**د.** ضمان حرّية التظاهر السلمي.

**هـ.** السماح لجميع المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية بالتحرك بشكلٍ كامل، ودون عوائق، في جميع أنحاء سورية لمعرفة حقيقة الوضع على الأرض ورصد الحوادث التي تجري هناك.

**و.** السماح لبعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية بأن تتحرك بشكلٍ كامل ودون أيّ عوائق.

**٦.** يطالب بعملية سياسية شاملة بقيادة سورية تجري في بيئة خالية من العنف والخوف والتهيب والتطرف وتهدف إلى تلبية التطلّعات المشروعة للشعب السوري ومعالجة شواغله بشكلٍ فعّال.

**٧.** يدعم بشكلٍ كامل، في هذا الصدد، مبادرة جامعة الدول العربية الواردة في القرار الصادر في الثاني والعشرين من يناير بغية تسهيل عملية انتقالٍ سياسي تؤدي إلى نظامٍ سياسي ديمقراطي وتعدّدي يكون فيه المواطنون متساوين بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، بما في ذلك من خلال البدء في حوارٍ سياسي جاد بين الحكومة السورية وكافة أطراف المعارضة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية ووفقاً للجدول الزمني المحدّد من قبل جامعة الدول العربية، بهدف:

**أ.** تشكيل حكومة وحدة وطنية.

**ب.** تفويض الرئيس السوري لنائبه بكافة صلاحياته لكي يتعاون بشكلٍ كامل مع حكومة الوحدة الوطنية حتّى تتمكن من أداء واجباتها خلال الفترة الانتقالية.

**ج.** إجراء انتخابات حرّة وشفافة تحت إشراف عربيّ ودوليّ.

**٧ (مكرر).** يشجّع جامعة الدول العربية على مواصلة جهودها بالتعاون مع جميع الأطراف السورية الفاعلة .

**٨.** يدعو السلطات السورية، في حال استئناف بعثة المراقبين العرب لعملها، أن تتعاون تعاوّنًا كاملاً مع بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية، وفقاً لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١١، بما في ذلك من خلال مساعدة البعثة على الوصول لأيّ مكان دون أيّ عوائق ومنحها حرّية التحرك وتسهيل دخول المعدات التقنية اللازمة لعمل البعثة وضمان حقّ البعثة في إجراء

يزعجون الليبيين قبل أن يزعجوا الغرب. الإسلام المعتدل هو الذي سيسود في هذا البلد. تسعون في المئة من الليبيين يريدون إسلامًا معتدلاً وهناك خمسة في المئة من الليبراليين وخمسة في المئة من المتطرفين".

(جريدة الخليج الإماراتية، ٢٠١٢/٢/٣)

**٢٠١٢/٢/٤** استخدمت روسيا والصين حقّ النقض "الفيتو" للمرّة الثانية في مجلس الأمن لإحباط مشروع قرار تقدّمت به الجامعة العربية ويتبنّى خطة العمل العربية التي أقرّها مجلس وزراء الخارجية العرب في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. في ما يلي البنود التي نصّ عليها مشروع القرار:

**١.** يدين مجلس الأمن استمرار الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والحريّات الأساسية من قبل السلطات السورية، مثل استخدام القوة ضدّ المدنيين وعمليات الإعدام بشكلٍ تعسفي والقتل واضطهاد المتظاهرين والعاملين بوسائل الإعلام وعمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتدخل لمنع الوصول إلى العلاج والتعذيب والعنف الجنسي وسوء المعاملة، بما في ذلك ضدّ الأطفال.

**٢.** يطالب الحكومة السورية بأن تضح حدّاً، وبشكلٍ فوري، لكافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضدّ أولئك الذين يمارسون حقوقهم في حرّية التعبير والتجمّع السلمي وتشكيل الجمعيات، وأن تقوم بحماية سكّانها، وأن تمتثل بشكلٍ كامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي المطبق وتنفّذ بشكلٍ كامل قرارات مجلس حقوق الإنسان S-16/1، S-17/1، S-18/1 وقرار الجمعية العامّة A/RES/66/176.

**٣.** يدين كافة أعمال العنف، بغض النظر عن المكان الذي تأتي منه، ويطالب في هذا الصدد جميع الأطراف في سورية، بما في ذلك الجماعات المسلحة، أن تتوقّف بشكلٍ فوري عن جميع أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الهجمات ضدّ مؤسسات الدولة، ووفقاً لمبادرة جامعة الدول العربية.

**٤.** يذكر بأنه تجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف.

**٥.** يطالب الحكومة السورية، ووفقاً لخطة عمل جامعة الدول العربية الصادرة في الثاني من نوفمبر ٢٠١١ وقرارها الصادر في ٢٢ يناير أن تقوم بما يلي، من دون تأخير:

**أ.** وقف جميع أعمال العنف وحماية السكّان.

في ٢٧ شباط / فبراير ٢٠١٢، بعد إجراء استفتاء شعبي والموافقة عليه بنسبة بلغت ٨٩,٤٪.

(سانا، ٢٠١٢/٢/٢٦)

## آذار/ مارس

٢٠١٢/٣/١٧ حدّد المجلس الوطني الانتقالي تشكيلة هيئة صوغ دستور ليبيا التي يفترض أن ينشئها وقرّر أن تتألّف من ستين عضواً يمثلون "الأقاليم الثلاثة" بالتساوي، لصوغ مسودة الدستور على أساس اللامركزية. وتعتبر تجربة هيئة صوغ الدستور استنساخاً لتجربة "لجنة الـ ٦٠" التي شكّلت في عام ١٩٥١ في عهد الملك إدريس السنوسي عندما كانت ليبيا تتألّف من ثلاثة أقاليم إدارية هي برقة وطرابلس وفزان، قبل أن يلغى هذا النظام الاتحادي في عام ١٩٦٣.

(جريدة البيان الإماراتية، ٢٠١٢/٣/١٧)

٢٠١٢/٣/١٩ أعلنت المعارضة البحرينية ولأوّل مرّة منذ بداية الاحتجاجات في البحرين في ١٤ شباط / فبراير ٢٠١١ استعدادها للحوار مع السلطة لإخراج المملكة من الأزمة السياسية، وطالبت بتحديد إطار واضح للحوار ويعرض نتائجه للاستفتاء. ونصّ البيان الذي أصدرته خمس جمعيات معارضة على رأسها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة، "أنّ المعارضة تتطلّع إلى حوار جادّ تحظى نتائجه بموافقة الشعب، وأنّ الجمعيات السياسية المعارضة ترخّب بالحوار الجادّ ذي المغزى الذي ينبغي أن يفرض على حلق سياسي توافقي شامل ودائم يحقّق العدالة والمساواة ويحفظ مصالح أبناء البحرين بجميع مكوناتها ويخرج بلادنا من الأزمة السياسية الدستورية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من عام. وأنّ أيّ حوار جادّ يتطلب التوافق بين طرفيه على أجندته وآلياته ومدّته الزمنية ليساهم ذلك في إعطاء الثقة الأولى بجديّة هذا الحوار".

(جريدة القدس العربي، ٢٠١٢/٣/١٩)

٢٠١٢/٣/٢٥ أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في سورية عن مشروعها السياسي في سورية، "عهد وميثاق" بعد سقوط النظام. تميّز هذا المشروع عن مشاريع حركات الإسلام السياسي في العالم العربي بالنصّ صراحةً على "إقامة الدولة المدنيّة". وفي ما يلي نصّ المشروع:

"بسم الله الرحمن الرحيم. من أجل وطن حر، وحياة حرة كريمة لكل مواطن. وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ سورية، حيث يولد الفجر من رحم المعاناة والألم، على يد أبناء سورية الأبطال، رجالاً ونساءً، شباباً وأطفالاً وشيوخاً، في ثورة وطنية عامّة، يشارك فيها شعبنا بكلّ مكوناته، من أجل السوريين جميعاً.. فإننا في جماعة الإخوان المسلمين

المقابلات مع أيّ شخص، سواء بشكل علني أو بصورة فردية، وضمان عدم معاقبة أو مضايقة أو الانتقام من أيّ شخص يتعاون مع البعثة.

٩. يؤكّد على ضرورة قيام الجميع بتقديم كلّ أشكال المساعدة اللازمة للبعثة، وفقاً لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠١١ وقرارها الصادر في الثاني والعشرين من يناير ٢٠١٢.

١٠. يطلب من السلطات السوريّة أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مكتب المفوضّة السامية لحقوق الإنسان ومع لجنة التحقيق التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك منحها حرّية التحرك دون أيّ عائق داخل البلاد.

١١. يدعو السلطات السوريّة إلى السماح للمساعدات الإنسانية بالدخول بشكل آمن ودون أيّ عوائق من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

١٢. يرحّب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوفير الدعم لجامعة الدول العربية، بما فيها بعثة المراقبة التابعة لها، وتشجيع التوصل إلى حلّ سلمي للأزمة السورية.

١٣. يؤدّي الإحاطة علمياً بالتدابير التي فرضتها جامعة الدول العربية على السلطات السوريّة في ٢٧ نوفمبر ٢٠١١، ويشجّع كافة الدول على اتّخاذ خطوات مماثلة، وأن تتعاون بشكل كامل مع جامعة الدول العربية في تنفيذ التدابير التي فرضتها.

١٤. يطلب من الأمين العام أن يقدّم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بالتشاور مع جامعة الدول العربية، في غضون ١٥ يوماً من اعتماده وأن يقدّم تقريراً كلّ ٣٠ يوماً بعد ذلك.

١٥. يقرّر مراجعة تنفيذ سورية لهذا القرار في غضون ١٥ يوماً، ويتّخذ مزيداً من التدابير، في حال لم تمثل سورية، بالتشاور مع جامعة الدول العربية.

١٦. يقرّر أن تبقى المسألة قيد النظر.

(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٢/٢)

٢٠١٢/٢/١٥ قرّر الرئيس السوريّ بشار الأسد تحديد يوم ٢٦ شباط / فبراير ٢٠١٢ موعداً للاستفتاء على مشروع دستور جديد، ألغى بموجبه مبدأ "قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة والمجتمع" الذي يعرف بالمادّة الثامنة من الدستور الدائم عام ١٩٧٣، ونصّ الدستور الجديد على تحديد ولاية رئيس الجمهورية بفترتين رئاسيتين فقط، مدّة كلّ واحدة منهما سبع سنوات. وقد أقرّ الدستور بمرسوم رئاسي

دولة يكون فيها الشعب سيّد نفسه، وصاحب قراره، يختار طريقه، ويقرّر مستقبله، دون وصاية من حاكم مستبدّ، أو حزب واحد، أو مجموعة متسلّطة.

دولة تحترم المؤسّسات، وتقوم على فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، يكون المسؤولون فيها في خدمة الشعب. وتكون صلاحياتهم وآليات محاسبتهم محدّدة في الدستور. وتكون القوّات المسلّحة وأجهزة الأمن فيها لحماية الوطن والشعب، وليس لحماية سلطة أو نظام، ولا تتدخل في التنافس السياسي بين الأحزاب والقوى الوطنية.

دولة تنبذ الإرهاب وتحاربه، وتحترم العهود والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكون عاملاً أمن واستقرار، في محيطها الإقليمي والدولي. وتقيم أفضل العلاقات النديّة مع أشقائها، وفي مقدّمهم الجارة لبنان، التي عانى شعبها - كما عانى الشعب السوري - من ويلات نظام الفساد والاستبداد، وتعمل على تحقيق مصالح شعبها الإستراتيجية، وعلى استرجاع أرضها المحتلّة، بكافة الوسائل المشروعة، وتدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ الشقيق.

دولة العدالة وسيادة القانون، لا مكان فيها للأحقاد، ولا مجال فيها لثأر أو انتقام.. حتّى أولئك الذين تلوّث أيديهم بدماء الشعب، من أيّ فئة كانوا، فإنّ من حقّهم الحصول على محاكمات عادلة، أمام القضاء النزيه الحرّ المستقلّ.

دولة تعاون وألفة ومحبة، بين أبناء الأسرة السورية الكبيرة، في ظلّ مصالحة وطنية شاملة. تسقط فيها كلّ الذرائع الزائفة التي اعتمدها نظامّ الفساد والاستبداد، لتخويف أبناء الوطن الواحد بعضهم من بعض، لإطالة أمد حكمه، وإدامة تحكّمه برقاب الجميع.

هذه هي رؤيتنا وتطلّعاتنا لغدنا المنشود، وهذا عهدنا وميثاقنا أمام الله، وأمام شعبنا، وأمام الناس أجمعين. رؤية نوّدها اليوم، بعد تاريخ حافل في العمل الوطنيّ لعدّة عقود، منذ تأسيس الجماعة على يد الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله عام ١٩٤٥. كُنّا قد عرضنا ملامحها بوضوح وجلاء في ميثاق الشرف الوطنيّ عام ٢٠٠١، وفي مشروعنا السياسيّ عام ٢٠٠٤، وفي الأوراق الرسمية المعتمدة من قبل الجماعة، بشأن مختلف القضايا المجتمعية والوطنية. وهذه قلوبنا مفتوحة، وأيدينا ممدودة إلى جميع إخواننا وشركائنا في وطننا الحبيب، ليأخذ مكانه اللائق بين المجتمعات الإنسانية المتحضّرة. (وتعاونوا على البرّ والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، وآتقوا الله إنّ الله شديد العقاب)."

في سورية، منطلقين من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، القائمة على الحرّيّة والعدل والتسامح والانفتاح.. نتقدّم بهذا العهد والميثاق إلى أبناء شعبنا جميعاً، ملتزمين به نصّاً وروحاً، عهداً يصون الحقوق، وميثاقاً يبثّ المخاوف، ويبعث على الطمأنينة والثقة والرضا. يمثّل هذا العهد والميثاق رؤية وطنية، وقواسم مشتركة، تتبناها جماعة الإخوان المسلمين في سورية، وتتقدم بها أساساً لعقد اجتماعي جديد، يؤسّس لعلاقة وطنية معاصرة وأمنة بين مكوّنات المجتمع السوريّ بكلّ أطيافه الدينية والمذهبية والعرقية وتياراته الفكرية والسياسية. يلتزم الإخوان المسلمون بالعمل على أن تكون سورية المستقبل:

دولة مدنيّة حديثة، تقوم على دستورٍ مدنيّ، منبثق عن إرادة أبناء الشعب السوريّ، قائم على توافقية وطنية، تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حرّاً نزيهاً، يحمي الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، من أيّ تعسّف أو تجاوز، ويضمن التمثيل العادل لكلّ مكوّنات المجتمع.

دولة ديمقراطية تعددية تداولية، وفق أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني الحديث، ذات نظام حكم جمهوري نيابي، يختار فيها الشعب من يمثله ومن يحكمه عبر صناديق الاقتراع، في انتخابات حرّة نزيهة شفافة.

دولة مواطنة ومساواة، يتساوى فيها المواطنون جميعاً، على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، تقوم على مبدأ المواطنة التي هي مناط الحقوق والواجبات، يحقّ لأيّ مواطنٍ فيها الوصول إلى أعلى المناصب، استناداً إلى قاعدتي الانتخاب أو الكفاءة. كما يتساوى فيها الرجال والنساء، في الكرامة الإنسانية، والأهلية، وتتمتّع فيها المرأة بحقوقها الكاملة.

دولة تلتزم بحقوق الإنسان - كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية - من الكرامة والمساواة، وحرّيّة التفكير والتعبير، وحرّيّة الاعتقاد والعبادة، وحرّيّة الإعلام، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم. لا يضام فيها مواطن في عقيدته ولا في عبادته، ولا يضيق عليه في خاص أو عام من أمره.. دولة ترفض التمييز، وتمنع التعذيب وتجرمه.

دولة تقوم على الحوار والمشاركة، لا الاستتار والإقصاء والمغالبة، يتشارك جميع أبنائها على قدم المساواة في بنائها وحمايتها، والتمتّع بثروتها وخيراتها، ويلتزمون باحترام حقوق سائر مكوّناتها العرقية والدينية والمذهبية، وخصوصية هذه المكوّنات، بكلّ أبعادها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وبحقّ التعبير عن هذه الخصوصية، معتبرين هذا التنوع عاملاً إثراء، وامتداداً لتاريخ طويل من العيش المشترك، في إطار من التسامح الإنسانيّ الكريم.

٢٠١٢/٤/٢٣ صدّق المجلس الأعلى للقوات المسلّحة على قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي يفرض العزل السياسي على رموز نظام الرئيس السابق حسني مبارك. وفي ما يلي صورة عن القانون:

٤ - كل من عمل خلال العشر سنوات السابقة على ١١ فبراير سنة ٢٠١١ رئيساً للجمهورية أو نائباً لرئيس الجمهورية أو رئيساً للوزراء أو رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي المنحل أو أميناً عاماً له أو كان عضواً بمكتبته السياسي أو أمانته العامة ، وذلك لمدة عشر سنوات ابتداءً من التاريخ المشار إليه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر بالقاهرة في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٣ هـ  
(الموافق ٢٣ أبريل سنة ٢٠١٢ م ) .

المشير / حسين طنطاوي  
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلّحة

## أيار/ مايو

٢٠١٢/٥/٨ أصدر القضاء الإداري المصري قراراً بوقف تنفيذ قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بإحالة ما يُعرف إعلامياً بـ"قانون العزل السياسي" للمحكمة الدستورية العليا وما يترتب على ذلك من آثار. الأمر الذي سمح باستمرار رئيس الوزراء في عهد مبارك أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية.

(جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/٥/٩).

٢٣ / ٢٠١٢/٥ جاءت نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المصرية بحسب النتائج الرسمية التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات وفق ما يلي:

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	٥,٧٦٤,٩٥٢	٢٤,٧٧%
أحمد محمد شفيق زكي	٥,٥٠٥,٣٢٧	٢٣,٦٦%
حمدين صباحي	٤,٨٢٠,٢٧٣	٢٠,٧٢%
عبد المنعم أبو الفتوح	٤,٠٦٥,٢٣٩	١٧,٤٧%
عمرو موسى	٢,٥٨٨,٨٥٠	١١,١٣%
باقي المرشحين	٥٢٠,٨٧٥	٢,٢٥%

(موقع انتخابات مصر، ٢٠١٢/٥/٢٣)

٢٠١٢/٥/٣١ رفع حالة الطوارئ في مصر بعد ثلاثين عاماً على فرضها.

٢٠١٢/٣/٣١ تراجعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر عن قرارها بعدم خوض الانتخابات الرئاسية، وأعلنت في بيانٍ مشتركٍ مع ذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة عن ترشيح نائب المرشد العام للجماعة خيرت الشاطر لرئاسة الجمهورية.

(الجزيرة نت، ٢٠١٢/٤/١)

## نيسان / أبريل

٢٠١٢/٤/٢١ حدّد المبعوث الدولي كوفي عنان العاشر من شهر نيسان / أبريل موعداً نهائياً للامتنال لبند خطته ذات النقاط الست التي تدعو لوضع حدٍّ لأعمال العنف في سورية. وتنصّ الخطة على ما يلي:

١. وضع حلول سياسيّة داخلية تأخذ بعين الاعتبار تطلّعات الشعب السوريّ ومخاوفه.

٢. وقف جميع أطراف النزاع لأعمال العنف المسلّحة بكلّ أشكالها تحت مراقبة الأمم المتّحدة، لحماية المواطنين.

٣. على جميع أطراف النزاع أن تؤمّن منافذَ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضرّرة من الصدمات المسلّحة في البلد والامتنال إلى الهدنة الإنسانية لمدة ساعتين يومياً.

٤. على السلطات السورية أن تطلق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجيّة فوراً.

٥. على السلطات السورية أن تؤمّن حركة حرّة للصحفيين في كافّة أنحاء سورية.

٦. على السلطات السورية أن تحترم حرّية التجمّعات والحقّ في إجراء التظاهرات السلمية.

(صوت روسيا، ٢٠١٢/٣/٢٨)

٢٠١٢/٤/١٤ استبعدت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر ١٠ مرشّحين لا تنطبق عليهم شروط الترشّيح، ومن أبرز المستبعدين نائب رئيس الجمهورية السابق عمرو سليمان بسبب عدم استكمال توقيعات الناخبين في محافظة أسيوط، والشيخ حازم أبو اسماعيل بسبب حمل والدته الجنسيّة الأميركيّة، وكلاً من خيرت الشاطر عن جماعة الإخوان المسلمين، وأيمن نور عن حزب غد الثورة بسبب عدم الحصول على حكم قضائيّ برّد اعتبار كلّ منها، وسبق إدانة كلّ من نور والشاطر بقضايا تحرهما من مباشرة الحقوق السياسية. ومن بين المستبعدين أيضاً مرتضى منصور، وأحمد محمد عوض عن حزب مصر القومي، وحسام خيرت عن الحزب العربي الاشتراكي.

(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٤/١٥)

## حزيران / يونيو

والخارج، وجدّد العهد بأنّ دماء الشهداء لن تضيع هدراً. وشدّد على تقديره لدور القوّات المسلّحة وحرصه على تقوية هذه المؤسّسة العريقة والحفاظ عليها.

(موقع انتخابات مصر، ٢٠١٢/٦/٢٤)

٢٠١٢/٦/٣٠ الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تتوصّل إلى اتفاق في جنيف يحدّد آليات الانتقال السياسي في سورية، بتشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات. وقد تباينت التفسيرات الغربيّة والروسية حول الاتفاق، خاصّة في ما يتعلق بتنحيّ الرئيس بشّار الأسد عن الحكم.

(جريدة القدس العربي، ٢٠١٢/٧/١)

## تموز / يوليو

٢٠١٢/٧/٨ أصدر الرئيس المصري محمد مرسي قراراً جمهورياً رقم ١١ لسنة ٢٠١٢، يقضي بسحب القرار رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢ الصّادر عن المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة في ١٥ حزيران / يونيو ٢٠١٢، باعتبار مجلس الشّعب منحلّاً، ودعا الرئيس مرسي مجلس الشّعب المنتخّب لعقد جلساته وممارسة اختصاصاته المنصوص عليها بالمادة ٣٣ من الإعلان الدّستوري الصادر بتاريخ ٣٠ آذار / مارس ٢٠١١.

(الشروق أون لاين، ٢٠١١/٧/٨)

٢٠١٢/٧/١٠ قرّرت المحكمة الدّستورية العليا وقف قرار الرئيس محمد مرسي رقم ١١ لسنة ٢٠١٢، والذي يقضي بدعوة مجلس الشّعب المنحلّ للانعقاد وممارسة اختصاصاته.

(جريدة الأهرام، ٢٠١٢/٧/١١)

٢٠١٢/٧/١٥ اعتمد الرئيس المصري محمد مرسي قانون تشكيل الجمعية التأسيسية للدّستور، الذي أصدره مجلس الشّعب المصري قبل حلّه، ونُشر في الجريدة الرّسمية بتاريخ ١٢ تموز / يوليو ٢٠١٢. وينصّ القانون على أنّ الجمعية التأسيسية "تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال عن كافة أجهزة الدولة"، كما ينصّ على أنّه "يتمّ إقرار موادّ مشروع الدّستور عبر التّوافق بين أعضاء الجمعية، فإذا لم يتحقّق ذلك، يجري التّصويت على موادّ مشروع الدّستور المختلّف عليها بموافقة ٦٧ من الأعضاء البالغ عددهم ١٠٠ عضو". وفي ما يلي صورة القانون المنشور في الجريدة الرّسمية.

(الصورة بالصّفحة التالية)

٢٠١٢/٧/١٥ أصدر الرئيس اليمني عبد ربّه منصور هادي قراراً جمهورياً بتشكيل لجنة تحضيرية فنية للإعداد لمؤتمر الحوار الوطني، الذي نصّت عليه المبادرة الخليجية. وتضمّ اللجنة ٢٥ عضواً يمثلون القوى السياسية اليمنية: حزب المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللّقاء

٢٠١٢/٦/١٤ قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية، المعروف باسم قانون العزل السياسي، الذي صدّق عليه مجلس الشعب المصريّ في ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٢. وهو ما سمح للفرق أحمد شفيق بالبقاء في جولة الإعادة من انتخابات الرئاسة المصريّة.

(جريدة المصري اليوم، ٢٠١٢/٦/١٤)

أقرّت المحكمة الدستورية عدم دستورية نصّ الفقرة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب المعدّلة بمرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ مع عدم دستورية نصّ الفقرة الأولى من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١، وهي الموادّ التي تنظّم انتخابات الثلث الفردي في انتخابات مجلس الشعب. وقرّرت المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية المادة ٩ مكرر المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١، فيما تضمنه من كشوف الناخبين، كما قرّرت عدم دستورية المادة ١ من المرسوم رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ والخاصّ بتعديل أحكام المرسوم بقانون ١٢٠ لسنة ٢٠١١. وهو ما يعني إبطال عضوية ثلث أعضاء مجلس الشعب. وبالتالي حلّ مجلس الشعب بأكمله بسبب عدم دستورية "قانون الانتخابات" الذي جرت على أساسه انتخابات مجلس الشعب.

(جريدة اليوم السابع، ٢٠١٢/٦/١٤)

٢٠١٢/٦/٢٤ أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتائج الرّسمية النهائية لانتخابات الرئاسة المصريّة:

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	٥٠,٩٥٨,٧٩٤
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	٢٦,٤٢٠,٧٦٣
نسبة الحضور	٥١,٨٥%
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	٢٥,٥٧٧,٥١١
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	٨٤٣,٢٥٢

اسم المرشّح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
أحمد محمد شفيق زكي	١٢,٣٤٧,٣٨٠	٤٨,٣٧%
محمد محمد مرسي العياط	١٣,٢٣٠,١٣١	٥١,٧٣%

وبعد الإعلان عن النتائج ألقى الرئيس المصريّ محمد مرسي أوّل خطاب له، وأكدّ أنه رئيس لكلّ المصريّين أينما وجدوا بالداخل

الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ (تابع) في ١٢ يولية سنة ٢٠١٢ ٣

## قانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢

بمعايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية  
لإعداد مشروع دستور جديد للبلاد

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

ترر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

مع مراعاة حكم المادة (٦٠) من الإعلان الدستوري ينتخب الأعضاء ، غير المعينين  
في مجلسي الشعب والشورى جمعية تأسيسية من مائة عضو ، لإعداد مشروع دستور  
جديد للبلاد ، كما ينتخبون خمسين عضواً احتياطياً ، وتسايراتهم في هذا الشأن  
تخضع للرقابة على دستورية القوانين والقرارات البرلمانية .

### آب / أغسطس

٢٠١٢/٨/٨ وافق مجلس الوزراء اليمني على مشروع قرارٍ جمهوريٍّ  
بتشكيل لجنة تحقيقٍ في ادّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التي  
صاحبت ثورة الشّباب السّلميّة في أحداث العام ٢٠١١.

(جريدة السفير، ٢٠١٢/٨/٩)

٢٠١٢/٨/٨ سَلّم المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا السّلطة رسمياً إلى  
المؤتمر الوطني العام، الذي انبثق عن الانتخابات التي جرت في ٧ تموز  
/ يوليو ٢٠١١.

(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٨/٩)

٢٠١٢/٨/١٠ اختار أعضاء المؤتمر الوطني الليبي العامّ محمد يوسف  
المقريف زعيم "حزب الجبهة الوطنية" رئيساً للمؤتمر الوطني العام.  
ويعدّ محمد المقريف من أقدم معارضي نظام القذافي، وقد انشق عنه

المشترك، والحركات الشبابيّة، والحراك الجنوبي، ومنظمات المجتمع  
المدني، والقطاع التّسائي.

(مأرب برس، ٢٠١٢/٧/١٥)

٢٠١٢/٧/١٧ أعلنت المفوضيّة العليا للانتخابات في ليبيا عن النتائج  
الأوليّة لانتخابات المؤتمر الوطني العام، التي جرت في ٧ تموز / يوليو  
٢٠١٢. وقد حصل تحالف "القوى الوطنيّة"، بقيادة محمود جبريل،  
على ٣٩ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً خُصّصت للأحزاب السّياسيّة.  
وحصل "حزب العدالة والبناء" الذي يمثّل جماعة الإخوان المسلمين  
على ١٧ مقعداً. وتوزّعت باقي المقاعد المخصّصة على أحزابٍ سياسيّةٍ  
صغيرة. ويبلغ عدد مقاعد الجمعيّة العامّة للمؤتمر الوطني العامّ ٢٠٠  
مقعد، توزّعت بين الأحزاب السّياسيّة (٨٠ مقعداً)، والمستقلّين (١٢٠  
مقعداً).

(المفوضيّة الوطنيّة العليا للانتخابات، ٢٠١٢/٧/١٧)

أولاً: تعيين المستشار محمود محمود محمد مكي نائباً لرئيس الجمهورية.

ثانياً: إحالة المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي إلى التقاعد اعتباراً من اليوم، ومنحه قلادة النيل تقديراً لما قدمه من خدمات جليّة للوطن، وتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية.

ثالثاً: إحالة الفريق سامي حافظ أحمد عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد اعتباراً من اليوم، ومنحه قلادة الجمهورية تقديراً لما له من الكفاءة والثبات في خدمة الوطن. كما قرّر السيّد الرئيس تعيينه مستشاراً له.

رابعاً: قرّر السيّد الرئيس إحالة الآتية أسماؤهم إلى التقاعد اعتباراً من اليوم الثاني عشر من أغسطس؛ وهم: الفريق مهاب محمد حسين ميمش، والفريق عبد العزيز محمد سيف الدين، والفريق رضا محمود حافظ عبد المجيد.

كما قرّر السيّد رئيس الجمهورية ترقية اللواء أركان حرب عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي إلى رتبة الفريق أول اعتباراً من اليوم. كما قرّر تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة اعتباراً من اليوم، ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي.

كما قرّر السيّد الرئيس ترقية اللواء أركان حرب صدقي صبحي سيّد أحمد إلى رتبة الفريق اعتباراً من اليوم، وتعيينه رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة اعتباراً من اليوم.

وقرّر السيّد رئيس الجمهورية أيضاً تعيين اللواء محمد سعيد العصار مساعداً لوزير الدفاع، والسيّد رضا محمود حافظ عبد المجيد وزير الدولة للإنتاج الحربي. كما قرّر الرئيس تعيين السيّد مهاب محمد حسين ميمش رئيساً منتدباً لمجلس إدارة هيئة قناة السويس، والسيّد عبد العزيز محمد سيف الدين رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع."

(جريدة المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/١٢)

٢٠١٢/٨/١٦: قضت محكمة بحرينية بسجن الناشط والمدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب ثلاث سنوات على خلفية مشاركته في "مظاهرات غير مرخصة".

(جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٠١٢/٨/١٧)

عام ١٩٨٠، واستقال من منصبه كسفير ليبيا في الهند، وشكّل مع آخرين "الجبهة الوطنيّة لإنقاذ ليبيا".

(جريدة الحياة اللندنية، ٢٠١٢/٨/١١)

٢٠١٢/٨/١٢ أقال الرئيس المصري محمد مرسي وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان على التقاعد، مع إبقائهما مستشارين عسكريين له، بينما ألغى الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١١، واستبدله بإعلان دستوري آخر، يمكّنه من وضع اليد على السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة. وفي ما يلي نصّ الإعلان الدستوري:

"بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ فبراير ٢٠١١ وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ والاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ يونيو عام ٢٠١٢، قرّر الرئيس محمد مرسي ما يلي:

المادّة الأولى: يُلغى الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ يونيو ٢٠١٢.

المادّة الثانية: يُستبدل بنصّ المادّة ٢٥ فقرة ٢ من الإعلان الدستوري، الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ النصّ الآتي. ويباشر فور تولّيه مهام منصبه كامل الاختصاصات المنصوص عليها بالمادّة ٥٦ من هذا الإعلان.

المادّة الثالثة: إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكّل رئيس الجمهورية - خلال ١٥ يوماً - جمعية تأسيسية جديدة تمثّل أطراف المجتمع المصري، بعد التشاور مع القوى الوطنيّة لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ٣ أشهر من تاريخ تشكيلها. ويُعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الانتهاء من إعداده. وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعيّة خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

المادّة الرابعة: يُنشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسميّة، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي من تاريخ نشره. صدر برئاسة الجمهورية يوم الأحد ٢٤ رمضان عام ١٤٣٣ للهجرة، الموافق ١٢ أغسطس ٢٠١٢."

كما تلا المتحدّث باسم رئاسة الجمهورية ياسر عليّ قرارات الرئيس مرسي وفق النصّ التالي: "في إطار استكمال أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وتطوير مؤسسات الدولة، قرّر السيّد رئيس الجمهورية ما يلي:

## أيلول / سبتمبر

٢٠١٢/٩/١١ قُتل السّفير الأميركي في ليبيا جي كريستوفر ستيفنز، وثلاثة دبلوماسيين آخرين في هجوم مسلّح تعرّضت له القنصلية الأميركية في بنغازي احتجاجاً على فيلمٍ أمريكيٍ مسيءٍ للإسلام.

(جريدة البيان الإماراتية، ٢٠١٢/٩/١٢)

٢٠١٢/٩/١٢ اختار المؤتمر الوطني العامّ الليبي مصطفى أبو شاقور لمنصب رئيس الوزراء، وذلك بعد انتخاباتٍ داخل المجلس حصل فيها على ٩٦ صوتاً من أصل ٢٠٠، إجمالي عدد أصوات المؤتمر العامّ، متقدّماً بذلك على رئيس الوزراء أثناء الثورة: الليبي محمود جبريل، الذي حصل على ٩٤ صوتاً.

(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٢/٩/١٣)

٢٠١٢/٩/٢١ اقتحم متظاهرون قاعدةً عسكريّةً في بنغازي تسيطر عليها جماعة أنصار الشريعة السلفية. وقد حصل الاقتحام بعد مظاهرة شارك فيها نحو ٣٠ ألف متظاهرٍ، طالبوا فيها بإنهاء المظاهر المسلّحة في ليبيا، وحصرها في مؤسّسات الجيش والأمن الليبي.

(وكالة أ. ف. ب.، ٢٠١٢/٩/٢١)

## تشرين الأوّل / أكتوبر

٢٠١٢/١٠/٤ رفض المؤتمر الوطني العامّ مقترح تشكيل الحكومة التي قدّمها رئيس الوزراء الليبي المكلف مصطفى أبو شاقور. وقد صوّت أعضاء المؤتمر الوطني برفض التشكيل المقترح بعد احتجاجاتٍ شعبيةٍ لأهالي الزاوية وزوارة. وقد رفضوا تشكيل الحكومة المقترحة؛ بسبب ما عدّوه تمثيلاً في الحكومة "لا يتناسب" مع إسهاماتهم في الثورة الليبية.

(بي. بي. سي.، ٢٠١٢/١٠/٤)

٢٠١٢/١٠/٧ رفض المؤتمر الوطني العامّ للمرّة الثانية تشكيله معدّلاً للحكومة المقترحة، قدّمها رئيس الوزراء المكلف مصطفى أبو شاقور. وجاءت نتائج تصويت المؤتمر الوطني العامّ على التشكيل المقترحة بموافقة ٤٤ صوتاً، واعتراض ١٢٥، وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. ونتيجةً لذلك، أقال المؤتمر الوطني العامّ رئيس الوزراء المكلف من منصبه.

(جريدة الحياة اللندنية، ٢٠١٢/١٠/٨)

٢٠١٢/١٠/١٤ انتخب المؤتمر الوطني العامّ في ليبيا علي زيدان رئيساً للوزراء خلفاً لمصطفى أبو شاقور، الذي فشل في تشكيل حكومةٍ يوافق عليها المؤتمر. وأمّهل المؤتمر الوطني رئيس الوزراء الجديد ١٥ يوماً لتشكيل حكومةٍ جديدةٍ. والجدير بالذكر أنّ علي زيدان قد حصل

على أصوات ٩٥ عضواً في المؤتمر العامّ، في حين حصل منافسه محمد الهاشمي الحراري على ٨٥ صوتاً.

(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٢/١٠/١٥)

٢٠١٢/١٠/٣١ منح المؤتمر الوطني الليبي الثقة لتشكيل الحكومة التي قدّمها رئيس الوزراء المكلف، وتضمّ ٢٧ وزيراً من بينهم امرأتان. وقد وقع تشكيل الحكومة بأغليتها من الحزبين السياسيين الفائزين في الانتخابات وهما: "ائتلاف القوى الليبرالية" بزعامة محمود جبريل، و"حزب العدالة والبناء" الدّراع السياسيّة لجماعة الإخوان المسلمين. وعمدت التشكيل إلى تجاوز الخلاف على الوزارات السيادية، بمنحها لمستقلين منها، وهم: محمّد البرغاثي وزير الدفاع، وعاشور شويل وزير الداخلية، وعلي الفاسي وزير المالية. كما استطاعت التشكيل الحكومية تجاوز عقبة تمثيل "الشرق الليبي"، بتمثيل مدينة بنغازي بوزارتي الدفاع والداخلية.

(جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٢/١١/١)

## تشرين الثاني / نوفمبر

٢٠١٢/١١/١١ نجحت قوى المعارضة السورية (المجلس الوطني السوري، المنبر الديمقراطي، المجلس الوطني الكردي، المجالس المحلية، المستقلون، لجان التنسيق المحلية، الهيئة العامة للثورة السورية) في التوصل إلى اتفاقٍ لتشكيل الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية. وقد انتُخب الشيخ معاذ الخطيب رئيساً له، وانتُخب الائتلاف ثلاثة نوابٍ لرئيسه، وهم: سهير الأتاسي، ورياض سيف، وجورج صبرا.

(الجزيرة نت، ٢٠١٢/١١/١٢)

٢٠١٢/١١/٢٢ أصدر الرئيس محمّد مرسي إعلاناً دستورياً، قامت على إثره مظاهراتٌ حاشدةٌ رافضةً له في ميدان التحرير بدعوةٍ من كافة القوى الثورية، وطالبت بإلغائه. وفي ما يلي نصّ الإعلان الدستوري:

"بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ فبراير ٢٠١١، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١١ أغسطس ٢٠١٢.

لمّا كانت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ قد حملت رئيس الجمهورية مسؤولية تحقيق أهدافها، والسهر على تأكيد شرعيتها، وتمكينها بما يراه من إجراءاتٍ وتدابيرٍ وقراراتٍ لحمايتها وتحقيق أهدافها؛ وخاصّةً: هدم بنية النّظام البائد وإقصاء رموزه والقضاء على أدواته في الدولة والمجتمع والقضاء على الفساد واقتلاع بذوره وملاحقة المتورّطين فيه وتطهير مؤسّسات الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية

## كانون الأول / ديسمبر

٢٠١٢/١٢/١ خروج مظاهراتٍ حاشدةٍ لتأييد قرارات الرئيس محمد مرسي والإعلان الدستوري الذي أصدره. وكانت التيارات الدينية - التي من بينها حركة الإخوان السلفيين والجماعة الإسلامية - قد دعت إلى تلك المظاهرات للرد على رفض القوى المدنية لقرارات الرئيس مرسي.

(جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/١٢/٢)

٢٠١٢/١٢/٥ بعد مظاهراتٍ حاشدةٍ دعت إليها القوى الثورية في ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢ بقيادة "جبهة الإنقاذ الوطني" وبزعامة الدكتور محمد البرادعي وحمدين صباحي للاحتجاج على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، وقعت مصادمات بين المعتصمين أمام قصر الاتحادية ومؤيدين من جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي، أدت إلى مقتل ٨ أشخاص منهم الصحفي الحسيني أبو ضيف وإصابة العشرات ومنهم السفير يحيى نجم سفير مصر السابق في فنزويلا.

(جريدة المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٦)

٢٠١٢/١٢/٨ على خلفية الاحتجاجات ضد الإعلان الدستوري، دعا الرئيس المصري محمد مرسي إلى مؤتمر حوار وطني، شارك فيه نحو ٥٤ شخصية عامة وقانونية وممثلين عن الأحزاب السياسية، في ظل مقاطعة من جبهة الإنقاذ الوطني. وانتهى المؤتمر بتوصية للرئيس محمد مرسي بإصدار إعلان دستوري جديد يلغي الإعلان الدستوري الصادر في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١. بعد ذلك أصدر الرئيس مرسي إعلاناً دستورياً بتاريخ ٨ كانون الأول / ديسمبر، ينص على التالي:

**المادة الأولى:** يلغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ اعتباراً من اليوم، ويبقى صحيحاً ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار.

**المادة الثانية:** في حالة ظهور دلائل أو قرائن جديدة، تُعاد التحقيقات في جرائم قتل، والشروع في قتل، وإصابة المتظاهرين، وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد المواطنين في المدة الواقعة ما بين يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، ويوم ٣٠ يونيو ٢٠١٢، وكان ارتكابها بسبب ثورة ٢٥ يناير أو بمناسبة أو متعلقاً بها.

إذا انتهت التحقيقات إلى توافر أدلة على ارتكاب الجرائم المذكورة، أحالت النيابة العامة القضية إلى المحاكم المختصة قانوناً. ولو كان قد صدر فيها حكم نهائي بالبراءة أو برفض الطعن بالنقض المقام من النيابة العامة على حكم البراءة.

**المادة الثالثة:** في حالة عدم موافقة الناخبين على مشروع الدستور، المحدد لاستفتاء الشعب عليه يوم السبت الموافق ١٥ من ديسمبر

وحماية مصر وشعبها والتصدي بمنتهى الحزم والقوة لرموز النظام السابق والتأسيس لشرعية جديدة تاجها دستور يرسى ركائز الحكم الرشيد الذي ينهض على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية ويبلج طموحات الشعب ويحقق آماله، فقد قررنا ما يلي:

**المادة الأولى:** تُعاد التحقيقات والمحاکمات في جرائم القتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى منصباً سياسياً أو تنفيذياً في ظل النظام السابق، وذلك وفقاً لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

**المادة الثانية:** الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات السابقة الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد، تكون نهائية وناقذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة. كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء. وتقتضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أية جهة قضائية.

**المادة الثالثة:** يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ شغل المنصب. ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء، وألا يقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية. ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

**المادة الرابعة:** تُستبدل عبارة "تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها" بعبارة "تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ثمانية أشهر من تاريخ تشكيلها" الواردة في المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١.

**المادة الخامسة:** لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية، لوضع مشروع الدستور.

**المادة السادسة:** لرئيس الجمهورية - إذا قام خطر يهدد ثورة ٢٥ يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها - أن يتخذ الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة هذا الخطر، على النحو الذي ينظمه القانون.

**المادة السابعة:** يُنشر في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من تاريخ صدوره.

الرئيس علي عبد الله صالح، وضم منظومة الصواريخ والقوات الخاصة لتكون تحت قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة.

(نص القرار، جريدة المكلا اليوم الإلكترونية)  
<http://98.130.43.69/pages/Details.aspx?ID=17985&& C=NewsDetails>

٢٠١٢/١٢/٢٢ أصدر الرئيس محمد مرسي قراراً جمهورياً بتعيين ٩٠ عضواً لمجلس الشورى، أبرزهم: الدكتور عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، ومحمد عبد اللطيف أمين حزب الوسط، بجانب عددٍ من قيادات المجلس العسكري السابق؛ من بينهم اللواء عادل المرسي رئيس القضاء العسكري السابق ونبيل مصطفى.

(جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/١٢/٢٣)

٢٠١٢، يدعو رئيس الجمهورية، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، لانتخاب جمعية تأسيسية جديدة، مكونة من مائة عضو، انتخاباً حرّاً مباشراً.

وتنجز هذه الجمعية أعمالها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتخابها.

ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور المقدم من هذه الجمعية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تسليمه إلى رئيس الجمهورية.

وفي جميع الأحوال تُجرى عملية الفرز وإعلان نتائج أي استفتاء على الدستور باللجان الفرعية علائقة فور انتهاء عملية التصويت، على أن يعلّق كشف بكل لجنة فرعية مؤقتاً من رئيسها، يشتمل على نتيجة الفرز.

**المادة الرابعة:** الإعلانات الدستورية، بما فيها هذا الإعلان، لا تقبل الطعن عليها أمام أية جهة قضائية. وتنقضي الدعاوى المرفوعة بهذا الشأن أمام جميع المحاكم.

**المادة الخامسة:** يُنشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

(جريدة المصريون، ٢٠١٢/١٢/٨)

٢٠١٢/١٢/١٢ مثل رئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق مصطفى عبد الجليل أمام النيابة العسكرية في مدينة بنغازي الليبية، للتحقيق معه في قضية مقتل اللواء عبد الفتاح يونس. ووجهت النيابة العسكرية إليه عدّة تهمة، من بينها إساءة استعمال السلطة، وجرى منعه من السفر خارج البلاد إلى حين انتهاء التحقيق.

(جريدة البيان الإماراتية، ٢٠١٢/١٢/١٣)

٢٠١٢/١٢/١٥ قرّر الرئيس محمد مرسي طرح مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي، بعد إحالته إليه من جانب الجمعية التأسيسية.

(جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/١٢/١٦)

٢٠١١/١٢/١٩ أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قراراتٍ هامةً في إطار إعادة الهيكلة التنظيمي للقوات المسلحة والأمن، ودمج مكونات الجيش اليمني في أربعة مكونات؛ هي قوات برية، وبحرية، وجوية، وحرس حدود. وقضت القرارات بإلغاء بقية تشكيلات الجيش ودمجها تحت قيادة وزارة الدفاع، وفي مقدمتها الحرس الجمهوري الذي يقوده العميد أحمد علي عبد الله صالح نجل الرئيس المخلع، وإلغاء الفرقة المدرعة الأولى التي يقودها اللواء علي محسن الأحمر. وتضمنت القرارات إقالة يحيى محمد عبد الله صالح نجل شقيق